تعزيز دور المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

غنو أمال

مقدمة:

إن الشيء الذي ينبغي التأكيد عليه بداية هو أن المجتمع المدني ليس المقصود به إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني تتضمن أهداف أعمق وأوسع من المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، إذ أن هذه المشاركة هي التي تتيح له الفرصة على مراقبة وضبط وتصحيح مسار كافة البني الإجتماعية بما فيها الدولة، وبنا ءا على هذا المنطق يصبح ليس بالضرورة أن تكون علاقة المجتمع المدني بالدولة تتسم بالتناقض والعداء، إلا أن العلاقة يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على إستقلالية المجتمع المدني، ومع ذلك فالواقع العملي يبين أن أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات، وهذا ما سأوضحه في الأسطر القادمة.

المحور الأول: حدود فاعلية المجتمع المدني:

إذا كان المجتمع المدني يقصد به «مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية – الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، الأسرة...إلخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة...». ومجموعة من القوى التي تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة، وحصيلة للعلاقات الاجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة، هذا المجتمع المدني لا يأتي هكذا دفعة واحدة، وإنما هو صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة باستقلاليتها النسبية عن السلطة السياسية.[1]

إن سيطرة نظم الحكم الإستبدادية والسلطوية بعد الإستقلال، وبقاؤها وإحتكارها للسلطة سنوات طويلة أدى إلى حدوث صراعات وعنف كالإنقلابات العسكرية ، والإغتيالات السياسية، وكذا إنهيار شرعية هذه الأنظمة التي لم تنجح لا في تحقيق التنمية المرجوة ولا في بناء مؤسسات تحظى بالرضى المجتمعي المغاربي، وتجلت مظاهر عدم الشرعية هذه في حدوث العديد من الإضطرابات التي اتخذ بعضها شكل محاولات الإنقلاب على غرار ما حدث في المملكة المغربية في مطلع السبعينات، وكذا ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت في حركات إسلامية رديكالية، فعلى سبيل المثال شهدت الجزائر بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت لها مواجهات مع السلطة كان لها تأثيرات على مسار التحول الديمقراطي والمشهد السياسي عامة بالجزائر، وهذا ما أدى إلى عامل آخر تمثل في عدم الإستقرار السياسي في معظم الدول المغاربية.

كما صاحب ذلك فشل سياسات الحكومات المغاربية من الناحية الإقتصادية نتيجة تطبيق برامج التقويم الهيكلي في المغرب، وتونس، ومحدودية النموذج الدولتي الريعي فيالجزائر وهو الأمر الذي أدى إلى أزمات سياسية وإقتصادية وتدهور للوضعية الإجتماعية للشعوب المغاربية تبعتها مطالبة شعوب هذه المنطقة بالتغيير، خاصة وأنها كانت تتطلع إلى تحقيق التنمية[2].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع تزخر بلدان المغرب العربي بعدد هائل من تنظيمات المجتمع المدني ذاتالأهداف المختلفة وعلى مستويات مختلفة وطنية أو محلية ،حيث تضم الجزائر وحدها حسبإحصائيات 2001 - 2002 حوالي 58000 منظمة مدنية، تليها المغرب بحوالي 30000 منظمة مدنية ثم تونس بـ 7500 منظمة مدنية [3]. ولكن هذه المنظمات لم تجد تعبيراتها القانونية والسياسية إلا بعد الإعلان عن التعددية في دول المغرب العربي في الجزائر سنة 1989وفي تونس سنة 1988 أما المغرب فقد عرفتها منذ الإستقلال لكن تم التأكيد عليها لاحقا.

لكن المشكلة هنا لا تكمن في عدد مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما تكمن في مدى فاعلية وإسهام تلك المؤسسات المدنية في نشر الديمقراطية ، ورفع مستوى التطور السياسيوالإجتماعي العربي بوجه عام والمغاربي بوجه خاص [4].

إن فاعلية وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها وقيمها واجهتها مجموعة من العراقيل آلت دون قيامه بالدور المنوط به ومن بين العراقيل نجد:

I. 1: فقدان الإستقلالية : ألاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية، فحسب الأستاذ « برهان غليون يقول انه « تم التخلي كليا عن كل إستقلالية للمجتمع المدني بإسم بناء الدولة والأمة، فالسلطة المركزية تبيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية في الإقتصاد، وأن تقرر نوع الخطابات التي ينبغي على الإمام أن يلقيها في المسجد، والأفكار التي ينبغي على المواطن الصالح أن يؤمن بها ويتداولها، و النتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الإقتصاد والثقافة و الفكر إلى الإنهيار الكامل[5].

فالأصل في منظمات المجتمع المدني أن تتصرف بكل حرية في أداءدورها ووظيفتها الأساسية ولا تكون مجرد تابعة لسياسات الحكومة وسلطتها، لكن جوهرمشكلة المجتمع المدني العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة تتركز في انتشار سلطةالدولة في كل مجالات الحياة مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحررالأفراد وإستقلال المؤسسات الإجتماعية، الدولة المغاربية تكتسح كلمجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع، الأمر الذي يجعل من هذهالتنظيمات لا تملك الحد الأدنى من الإستقلال الذاتي والقدرة على الحركة المستقلة التي تتيحله أن يصدر هو نفسه ومن ذاته عناصر تنظيمه الأوسع والأشمل[6].

بالنسبة للجزائر وعلى الرغم من أن النصوص التنظيمية فيها فتحت المجال واسعا أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أن هذا التوجه لم يجد تطبيقه بعد، فالواقع يبين أن النظام قد نجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة إليها، وهي من تمنحه السلطة والنفوذ مستخدما قاعدة الثواب والعقاب وهو الأمر الذي يدعمؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين : إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء، ومن ثم الحصول على إمتيازات خاصة وإما معارضة وما ينجر عنها من مضايقات، لهذا نجد أن مساهمة المجتمع المدني تتصف بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا كونها أقرب إلى التبعية منها إلى المشاركة.

فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لبسط نفوذها فيالمجتمع بل وأصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها، وتقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الإنخراط في هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاريع التي لاعلاقة لها بإختصاصاتها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي، الإهمال، إثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى حد الملاحقات بشتى أنواعها، وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما يسمى بالمصطلح السياسي الجزائري بالمجتمع المدني المستفيد[7].

أما في تونس ففي الوقت الذي لا تكف السلطة عن الحديث عن الديمقراطية وحقوقالإنسان والمجتمع المدني تشتد القبضة الأمنية على المجتمع أكثر فأكثر وعلى نشطاء حقوقالإنسان، ويضيق المنتظم السياسي إلى الحد الذي تنعدم فيه الشروط الدنيا للعمل السياسي وهذا ما يوسع الهوة السحيقة التي باتت تفصل بين الخطاب السياسي الرسمي وبين واقع الممارسة على أرض الواقع.

فمنذ تولي الرئيس بورقيبة الحكم في تونس عمل على ممارسة الهيمنة على المجتمع السياسي، ذلك أن مرحلة بنا ء الدولة الحديثة إقتضت تكميم أفواه المجتمع عامة والمجتمع السياسي خاصة،على حد تعبير محمد كرو[8]. وبالتالي قطع دابر أي تنظيم ما من شأنه أن يعارض سياسات وتوجهات الرئيس بورقيبة، والقبول بالمعارضة التي تستجيب فقط لقراراته وأوامره، وعلى هذا المنوال بدأت علاقة الرئيس بورقيبة بأقوى تنظيم نقابي في تونس وهو الإتحاد العام التونسي للشغل، فقد قام الرئيس بورقيبة منذ البداية بإستقطاب قادة الإتحاد بإعتباره التنظيم الوحيد الذي له القدرة على منافسة الحزب الحاكم، كما سعى إلى توظيف العلاقة التاريخية التي ربطت الحزب الدستوري والإتحاد العام التونسي للشغل في فترة الإستعمار لإكتساب المزيد من الشرعية[9].

وفي المغرب ومع مطلع التسعينيات تغيرت إستراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى إحدى احتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع.[10]

استخدام المؤسسة الملكية أساليب متنوعة للسيطرة على الأحزاب السياسية، وتنويع هذه الأساليب بين سياسة الاحتواء والتهميش وبث الفرقة والانشقاقات داخل الأحزاب للحيلولة دون تكتلها لتسهيل عملية السيطرة عليها وبين استخدام سياسة الترهيب والترغيب تارة أخرى، هذه السياسة التي يطبقها النظام المغربي جعلت الأحزاب المغربية تكتفي بالدور الذي رسمته لها السلطة لا تتعداه، وهو وضع سياسي مأزوم عنوانه عدم إنتاج نخب حزبية قادرة على المبادرة السياسية وهو ما رسخ ثقافة حزبية سياسية انتهازية.[11]

كما أن مختلف مؤسسات المجتمع المدني من منظمات مهنية وإجتماعية، ومن جمعيات حقوقية وإنسانية، تعاني من السياسة المتبعة إزاءها، والتي تراوحت بين الإلغاء والنفي جملة وبين التدجين وتفجير الصراعات الداخلية، بما حجبها عن ممارسة دورها التأطيري الجادوهي تخضع لحصار سياسي وضغط أمني مستمرين لحملها على الخضوع، ومنعهما من ممارسة دورهما الحقوقي في إبراز الإنتهاكات الواسعة المسجلة في مجالي الحريات وحقوق الإنسان، ورغم هذه التضييقات، فإن مختلف الجمعيات والهيئات المدنية التونسية كالجمعية الدولية للدفاع عن المساجين السياسيين، و المجلس الوطني للحريات، والرابطة التونسية للدفاععن حقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين التونسيين، وعمادة المحامين صمدت أمام آلة القمع وهي تخوض نضالات غير مسبوقة من أجل الدفاع عن القطاع وفرض إستقلالية السلطة القضائية، وكذلك ما يشهده قطاع الأساتذة الجامعيين من تحركات للمطالبة بالحقوق والحريات الأكاديمية التي هي أساس كل تطور وإبداع.[12]

لذا فقد عملت تلك الأنظمة المغاربية على إحتواء هذه المنظمات، ففي الوقت الذي أقرفيه المغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتعددية وأكد على الليبرالية كإيديولوجية ، جاء هذا التأكيد مرفوقا بمحاولات من قبل السلطة لإكتساح المجتمع السياسي ومل ء فراغاته، لذا شجعت الدولة منذ السنوات الأولى للإستقلال عدة هيئات وتنظيمات سياسية للظهورحتى لا تظل بمنأى عن الصراعات والنقاشات التي تدور وتتفاعل داخل المجتمع السياسي.

ونفس الإستراتيجية تبنتها بخصوص المجتمع المدني، حيث نجد أنه بالموازاة مع إعتراف أجهزة الدولة بضرورة إنبعاث المجتمع المدني عمدت على مل ء مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الإرتباط القوي بها من أجل أن تظل على معرفة وإتصال وثيقين بما يجري داخل المجتمع المدني، وقد تم تبني هذا السلوك بالنسبة للهيئات النقابية بالتشجيع علىظهور نقابات لاتحظى بقوة تمثيلية حقيقية ولكنها تضطلع بدور أساسي في عملية التفاوضالإجتماعي، كما تم تبني هذا السلوك في مواجهة الحركات الإجتماعية كالحركة السياسية وهذابتهميش الحركات الفاعلة وتسليط الأضوا ء على حركات لم تكن بارزة في المجتمع، وهذاما يكاد يكون بشكل مطابق المسار الذي عرفه المجتمع السياسي منذ بداية الإستقلال عام 1956.[13]

I. 2/طابع التركيب: تتميز مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية عامة والمغاربية خاصة ببساطة التركيب في بنيتها وقلة منخرطيها، وهذا ربما يعود إلى تمركزها في المدن الرئيسية والعواصم وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة في مثل هذه التنظيمات وبالتالي فإن التحدي الأكبر يكمن في ضرورة إنتشارها لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع[14].

3/ غياب ثقافة ديمقراطية : من الناحية النظرية التنظيمية لكل منظمة إجتماعية نظام داخلي، يحدد الأهداف والأنشطة و كيفيات عقد الإجتماعات، والعهدة الإنتخابية لمسؤوليها، وفقا لمبدأ التداول على الإدارة [15]. غير أن الواقع العملي في دول المغرب العربي يبين غياب مثل هذه الممارسات الديمقراطية في أغلب منظمات المجتمع المدني المغاربي، وتنعكس هذه الظاهرة في البط ء في تداول الإدارة وإنخفاض التمثيل الشبابي والنسائي في مجالس إدارتها وتركزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية، مما يؤدي إلى أن تجرى مسألة التجديد (التي غالبا ما تتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذيكثيرا ما يولد انفصالا[16] . فمثلا نجد أن بعض القيادات تزعمت بعض المنظمات منذ نشأتها وأصبحت لديهم قناعة بأن لهم الفضل في وجودها وبالتالي لا مجال عن التنازل عن قيادتها حتى ولو إضطر الأمر إلى تفكيكها وهو ما يدع أغلب منظمات المجتمع المدني في موقف ضعف أمام النظام الحاكم ويعرقل قدرتها على التجدد والإبداع وتصبح المبادرة غائبة مع تحول المنظمة إلى ملكية خاصة، وظيفتها الأساسية تحقيق مصالح المسيطر بصرف النظر عن تحقيق الأهداف التي أسست لها، كما أنها تتحول إلى عامل معيق للثقافة الديمقراطية، فترسيخ الديمقراطية في المجتمع يتطلب مؤسسات مجتمع مدني تعمل وفق المبادئ التي تحكم المجتمع المدني نفسه[17].

4/ العائق الحزبي: إن العديد من منظمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي عادة ما تتبع أحزابا أو حركات أو تكون وجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ ومن ثم تفقد مساحة واسعة من إستقلالية القرار الإداري أو المالي وتبقى أسيرة فيرسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال[18].

وفي هذا الإطار نذكر بعض النماذج عن إرتباط العديد من تنظيمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي بالأحزاب.

ففي الجزائر مثلا نلاحظ أن من بين الأعضاء التسعة المشكلين للأمانةالوطنية للإتحاد العام للعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائريين ، خمسة منهم هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أو في مكتبه الوطني، كما أن جل تنظيمات الطلبة(الإتحاد الوطني، الاتحاد العام، الرابطة الوطنية...) تابعة للأحزاب – جبهة التحرير، حمس، النهضة...)، بيد أن القانون المنظم لها 1990 ينص صراحة على ضرورة تمييز الجمعيات عن الأحزابوإستقلالها عن السلطات العمومية، وهو ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانيةعن ضرورة إحترام روح ونص القوانين المنظمة لها بل عن ضرورة تعديل هذا القانون أصلا[19].

أما في تونس فنلاحظ تبعية أو إرتباط الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الحر وهو الحزب الحاكم سابقا ، ولعل أبرز مظهر للتبعية يتجلى في مشاركة الإتحاد في الإنتخاباتالتشريعية منذ عام 1959 ضمن قوائم الحزب الحاكم وتشاركه في ذلك الوضع منظمتاالأعراف اللتان كانتا معه في الجبهة نفسها حول الحزب وهما الإتحاد القومي للصناعةوالتجارة والإتحاد القومي للفلاحين.

ففي المغرب فنلاحظ إرتباط الإتحاد العام للشغالين بحزب الإستقلال وإرتباطالكونفيديرالية الديمقراطية للشغل بحزب الإتحاد الاشتراكي.[20]

5 / التبعية المالية للدولة : تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني من أهممتطلبات قيامه بأدوارها المختلفة وإدارة علاقاته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلالهفي التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال أنشطتها.

لكن الملاحظ في بلداننا المغاربية أن مؤسسات المجتمع المدني لاتملك من الموارد الكافية لإدارة أنشطتها وتحقيق أهدافها، وذلك نظرا لضعف الميزانية المخصصة من طرفالدولة لمؤسسات المجتمع المدني، وكذا ضعف القطاع الخاص المنتج في دول المغربالعربي والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي.[21] هذا فضلا عن الرقابة المالية الصارمة التي تفرضها الدولة على التمويل الأجنبي، لذا فغالبا ما تستنجد مؤسسات المجتمع المدني المغاربي بمساعدات الدولة لتمويل أنشطتها ولضمان إستمراريتها، وهي المساعدات التي عادة ما تكون متبوعة بالتعبير عن الولاء للدولة ، وبهذا تجد نفسها رهينة للدولة وتعطيهاصلاحية التحكم في مشاريعها ونشاطاتها وتوجيهها[22].

6/ الهيمنة الإعلامية:

الملاحظ في مجتمعاتنا المغاربية،هو جنوح الدولة للهيمنة على وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها، فالدولة في تلك البلدان تحرص كل الحرص على إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الجماهيري، كالاذاعة والتلفزيون، وإحتكارها بحيث لاتعبر إلا عن رأي الدولة وتعمل أيضا على الحد من حرية الصحافة. وبالتالي فهي لاتسمح للعديد من مؤسسات المجتمع المدني من إمتلاكها أو اتخاذها كمنابر للترويج لأفكارها وثقافتها.

وطالما أن أهم مصدر للمعرفة السياسية يقع تحت سيطرة الدولة فإن هذا من شأنه أن يعمل على إعادة إنتاج نفس القيم السائدة في النظام السلطوي ويكرس الواقع السلطوي.[23]

من بين العوامل أيضا التي أعاقت تشكل مجتمع مدني حقيقي ، نذكر الظروف الاقتصادية وبروز ما يسمى بالأزمة التوزيعية (**Distribution Crisis**).التي ترتبط أساسا بنمط التنمية السائد وبطبيعة السلطة القائمة، فبالرغم من تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الخاص الذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية واستقلالية،[24] إلا أنها لم تغير من الأوضاع لصالح الطبقة العاملة إلى الحد الذي يجعل منها قوة اجتماعية، بقدر ما أدى إلى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهة وإلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغييب المجتمع المدني من جهة ثانية.

كما أن السلطة مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز الهيئات السياسية والحقوقية، بل وحتى المؤسسات المنتخبة، والتعامل بصفة مباشرة مع المجتمع، وذلك لأهداف أساسية ثلاث هي:

- التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.
- سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة، والتي توجد في الحكومة.
- معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة[25]. وفي هذا الشأن يرى «عبد الحميد مهري» أن التغيير يحدث بالاعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها[26]. بدلا من تغييبها وإقصائها.

وخير مثال عن هذا القول هو أن الدولة التونسية كانت تهيمن على المجتمع و تسعى إلى احتواء الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية ، وبالرغم من هذه الوضعية برزت بعض المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في معارضة الاستبداد و في الضغط على النظام واستخدمت طرقا ووسائل مختلفة للمقاومة وكانت جاهزة مع اندلاع ثورة 2011/01/14-2010/02/17 إذ تولت أهم الجمعيات والمنظمات التاريخية (الاتحاد العام التونسي للشغل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، هيئة المحامين، جمعية القضاة، نقابة الصحافيين، جمعية النساء الديمقراطيات...) تأطير الاحتجاجات الشعبية بتوجيهها و لكن دون قيادتها أو تزعمها لأن التحركات كانت عفوية وتلقائية. و تولت نفس المنظمات التاريخية بالتعاون مع الأحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت ثورة 14 جانفي في إطار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي و هي هيئة توافقية تكفلت بإعداد وإصدارالنصوص القانونية المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي و بتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة والنشر والإعلام السمعي والبصري.[27]

إضافة إلى العقبات السابقة الذكر، تبرز الظاهرة العسكرية(**Le Militarisme**)* دورها في التقليل من فاعلية المجتمع المدني، فتطور هذه الظاهرة (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث) حال دون تكوين مجتمع مدني حقيقي وفعال، يهدف إلى تنمية المجتمع ورفع مستوى الأداء السياسي، وتطوير مؤسسات الدولة التي تعمل بدورها على تحقيق البرامج الاصطلاحية التنموية وحماية النظام[28].

فلا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد السياسي الأساسي لنظم الحكم في دول شمال افريقيا، وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد جدي يواجهه من القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير. يكفي أن نشير إلى الحالة التونسية في مواجهتها لخطر التهديد الاسلامي، وهيمنة الجيش في الحالة الجزائرية واضحة منذ تدخله لإلغاء نتائج انتخابات عام 1991 التي فازت في جولتها الأولى الجبهة الإسلامية للانقاذ.[29]

هذا ما جعل الأستاذ «سار كبوندي»« **Sahr J. Kpundeh** » يعزو عدم فاعلية المجتمع المدني بإفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها بحيث أضحت تمارس أدوارامرسومة لها سلفا، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم[30].

المحور الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تقوية العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

من خلال تحديد أهم المعوقات والمشكلات التي تخل بقدرات مؤسسات المجتمع المدني في دول شمال إفريقيا، يمكن تصميم تصورات تساهم في تفعيل هذه المؤسسات لدعم التنمية الشاملة و ترشيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومنها:

يراد بالمجتمع المدني أن يقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية من خلال الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، بالإضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الحياة المدنية.[31]

وبالتالي إن تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني يعني بث روح المسؤولية عند الأفراد تجاه تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي، وتوحيده أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

لكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عن دور المجتمع المدني دون الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين السلطة السياسية، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومستوى الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها بعيدا عن تدخل الدولة. فالنظم التسلطية تحرص على إخضاعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية.[32]

إن تدهور شرعية السلطة وتعرضها لأزمات حادة مع احتمال تعرضها للرفض الجماعي من مجتمع لا يرى فيها ذاته، وينظر إليها بصفتها كسجانه وبالتالي أصبحت الدولة في نظر المواطنين عنصرا سلبيا وجب تجنبه أسلم من التعاون معه. إن تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع وانعدام الثقة بينهما، أدى إلى تنامي العنف وأصبحت أعمال العنف هي السائدة في إدارة العلاقة بين الحكام والمحكومين، أي بين الدولة والمجتمع . ولا يمكن الخروج من هذا الوضع، بالقضاء على المجتمع المدني بل يكمن في تدعيمه لأنه هو الذي يضفي الشرعية على الدولة[33] .

1-2 آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ الثقة بين الحاكم والمحكوم:

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي المغرب العربي على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

بـ- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

جـ- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.

د- زيادة فاعلية المجتمع المدني، من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

د- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

هـ- تدعيم وجود قطاع خاص، يكون قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

و- إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

ز- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية[34].

سـ- تقوية المجتمع المدني وإغناء مؤسساته وتعبئة طاقاته، وفي نفس الوقت تقوية الدولة الناظمة لعلاقات المجتمع المدني والموازنة لقواه، وردم الهوة بين المجتمع المدني والدولة بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع والمجتمع مكمل للدولة.

شـ-تبني الآلية التي تنطلق من مفهوم التمكين، ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين منظمات المجتمع المدني والدولة والسياسات العامة، مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع. ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.[35]

- تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني، وقد أكدت العديد من الدراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ووجودها معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معا أو غياب أحدها إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.[36]

صـ- **تطوير القدرات البشرية من خلال خلق شراكة بين الخبراء و مؤسسات المجتمع المدني** بتنظيم دورات وندوات تعمل على تطوير الثقافة التنظيمية ودعم أسس الحوار والنقاش الايجابي من أجل تطوير مفهوم الديمقراطية.

ضـ- تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها وتنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام.[37]

1- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات .

2- تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها .

3- وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الخارجية .

4- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال .

5ـ- وضع تصنيف محدد للمهام والمسؤوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات .

6- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية .

7- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة .

8- البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها واحتياجاتها .

9- إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط فكيف لنا أن نعمل على تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعا نساء ورجال[38].

10- إنشاء الحكومة الالكترونية والديمقراطية بغية تعزيز موقع المواطن ودوره ليشارك في اتخاذ القرارات ويتبع أعمال الحكومة ويتصل بالوزراء والنواب لطرح مشاكله وآرائه، وتتمكن الحكومة إذا من انجاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشطتها عبر شبكات الاتصال والمعلومات، لتحسين الأداء وفعالية التنفيذ، وقد تجسدت الحكومة الالكترونية في بريطانيا، التي اعتبرها «**ستيفن كولمان**» مستشار رئيس الحكومة البريطانية لشؤون التقرب من المواطن، سبيل للابتعاد عن القوانين والنظريات واكتساب ثقة المواطن[39].

وانطلاقا من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في إتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه ، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الإجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي ، وإحترام مبدأ تداول السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية فالمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.[40]

الخاتمة:

إن إستراتيجية الإصلاحات السياسية والإدارية التي طبقت في منطقة شمال افريقيا كانت نابعة من قيم صاحب القرار السياسي، ولهذا فإن بقاء ودوام الإصلاحات مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، مما يعني تهميش رجال الاختصاص وجميع الفئات من المشاركة.كما أن مبادرة الإصلاح والتغيير في أنظمة الحكم كانت تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة.

لهذا وجب تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتباره يؤدي دورا رئيسيا في توجيه حاجات أفراد المجتمع وبعث التنمية في جميع جوانبها، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط المجتمع المدني وعلى أهميته كآلية قوة ودفع جديدة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة، فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة، والقرار المتعلق بالشأن العام، وتحقيق ديمقراطية المشاركة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية وترشيد الحكم.

الهوامش:

1 أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص-ص 25-27.

2 سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخليةوالتأثيرات الخارجية (1989 - 2009)،مذكرة ماجستير، كلية العلومالسياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010، ص86.

3 أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد24، 2008، ص 259.

4 ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق ذكره، ص282.

5برهان غليون، «بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية و الخارجية «، مجلة نقد، الجزائر، عدد السابع، 1994، ص 20.

6 خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2007، ص70.

7 نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص142.

8 سالم لبيض، «قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس(1957 – 1987)»، في ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص255.

9 ليلى سيدهم، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009، ص 90.

10 محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 131.
11 علي سالم جاسم الجبوري، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في المغرب1990-2009، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية،2011، ص 109.
12 توفيق المديني، المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2006، ص182.
13 حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل، المغرب: إفريقيا الشرق، 2000، ص 89.
14 خيرة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 71.
15 نادية بونوة، مرجع سابق ذكره،ص 147.
16 تقرير التنمية الإنسانية 2002، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 105.
17 نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 147-148.
18 أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 24، 2008، ص 267.
19 إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص 140.
20 أمينة هكو، الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، المستقبل العربي، العدد 353، السنة 31،2008،ص-ص 70-73.
21 صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد الرابع، أفريل 2009، ص-ص 59-60.
22 محي الدين بياضي، مرجع سبق ذكره، ص150.
23 المرجع نفسه، ص-ص 160-161.
24 حسنين توفيق إبراهيم «بناءالمجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية، في المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص710.
25 يونس مجاهد» المجتمع المدني والتجربة المغربية « ورقة مقدمة إلى مؤتمر : المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ، بيروت : تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت ، أيام 18 - 20 أفريل 2004 ، ص 92.
26 بومدين طاشمة ، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر1988-1992، مذكرة ماجستير ، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص 182 .
27 منير السنوسي،مرجع سابق ذكره، ص 3.
* الظاهرة العسكرية(Le Militarisme) يعتبر أموس برلموتر Amos PERLMUTERمن بين أبرز الباحثين في هذاالمجال ، وهو يطلق على ظاهرة العسكر Pretorian State - الدولة البريتورية ، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المصدرالوحيد للتأييد السياسي والشرعية . أما جون ماينو Jean MAYNAUDفحاول تقديم تصور متكامل عن علاقة الجيش بالسلطةالمدنية ، فهو يميز بين ثلاثة أنماط من العلاقات ، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية ، وهناك النمط الـذيكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية ، أما النمط الثالث فيكون فيه الجيش العنصر الموجـه والمـتحكم فـيالعملية السياسية برمتها . للمزيد انظر:نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية- دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي،2003، ص 277.
28 بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره، ص 182.
29 خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا ، 1990-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011، ص117.
30Sahr J. Kpundeh, "The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movment against Corruption in Africa", in Michael Johnston, Civil Society and Corruption: Mobilizing for Reform, US: University Press of America, 2005, p.79.
31هشام عبد الكريم، مرجع سابق ذكره، ص 149.
32حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق ذكره ، ص 697.
33برهان غليون، نقد السياسة : الدين والدولة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 141.
34مليكة بوجيت ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص-ص152-153.
35نادية بونوة، مرجع سبق ذكره،ص-ص156-157.
36حسين عبد القادر ،مرجع سابق ذكره، ص97.
37المرجع نفسه، ص152.
38عبد النور ناجي، «دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد 5، 2007، ص 209.
39كامل مهنا، «تجربة منظمات المجتمع المدني اللبنانية: معوقات واقتراحات»، ورقة قدمت في اللقاء الإقليمي حول: تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة، بيروت، 22-24 مارس 2004، ص 10.
40عبد الجليل مفتاح،«دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي»، مجلة المفكر، العدد الخامس، مارس2010،ص11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com